

دور العلوم الاجتماعية في عملية التنمية:

قراءة في التجربة الجزائرية بعد الاستقلال

أ. رشيدة سردوك

جامعة معسكر

ملخص:

تعيش الكثير من الدول العربية اليوم حراكا سياسيا واجتماعيا كبيرا، وصلت في كثير من الدول العربية إلى مرحلة الأزمات الحادة، التي لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمات تهدد بنسف أسس المجتمعات العربية وتقويض أركانها، وقد حدث بالفعل، فالملاحظ بعد قيام تلك السلسلة من الثورات التي عايشتها تلك الدول العربية، بظهور نوع من التغيير، وبعث للحياة من جديد في أجسام هذه الدول التي أصبحت خارج دورة الحضارة وتفاعلاتها. إن التغيير الذي تم انتاجه في أغلب الدول بالكثير من حالات العنف والتصادم مع مؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية، يكشف عن رغبة وحاجة كبيرة لدى الشعوب العربية لتغيير واقعا بمختلف ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي هناك إجماع على التغيير الراديكالي لواقع هذه الفئات الاجتماعية، فالملاحظ ميدانيا أن الفئات الشبابية خاصة خرجت للشارع مطالبة في مصر وتونس وسوريا... بالعدالة الاجتماعية، ورحيل الحاكم الذي أصبح يمثل رمزا للظلم الاجتماعي، وحاشيته المقربة التي احتكرت ثروات البلاد وخيراتها، واستغلتها لصالحها دون إشراك تلك الفئات التي ظلت على الهامش دون أدنى الحقوق، فما وجدت غير الشارع كفضاء عام يمكن استغلاله للتعبير عن واقعها الذي غابت عنه أدنى شروط الحياة الكريمة لمواطن يعيش في بلاده المستقلة.

Abstract:

Many of Arab countries are so boiling politically and socially that some of them see such crises that have not similar in their contemporary history. These crises threatened to eradicate the Arab countries and to break their bodies, and this is really what happened as one can see, after being of that series of revolutions seen by such Arab countries, the appearance of types of changing and reviviscence in the body of such countries which were very far and away from the civilization circle and reaction.

The change done in most such countries by many of violence and interference cases with establishments and army system of the State signs a desire and big need to such change of real events in all their political and socio-economic appearances. That's why there is recensur of radical change for social categories as one has seen really that youth categories particularly have gone down the street asking in Egypt, Tunisia, Syria for social justice and governor living as he is a symbol of social tyranny and his team leaving as it has monopolized country wealth for themselves without seeing to such categories totally marginalized, the thing that push them to go down the public space the street to express their realities missing the mean conditions of beautiful life for such as compatriots living in their independent countries.

مقدمة:

إن المتأمل للواقع العربي اليوم، يرى ببساطة أنه يعيش مرحلة الأزمة، بل الأزمة الخانقة التي تتعقد يوماً بعد آخر، وعليه يمكن التساؤل:

لماذا إلى حد اليوم؟، ومنذ أزيد من عقود لم تستطع أي دولة عربية تحقيق أو تجسيد مشروع تنموي جاد وحقيقي لمواطنيها، تضمن به لهم شروط الحياة الكريمة؟، وفي المقابل وفي ظل كل هذا الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يشهده العالم العربي، ماهي مكانة العلوم الاجتماعية؟، وما هو دورها في متابعة ومسايرة هذه التغيرات الحاصلة ماضياً وحاضراً؟.

إن العلم والمعرفة وسيلة للتقدم وتحقيق التنمية، وإذا كانت العلوم الطبيعية هي السبيل الوحيد للمجتمعات نحو التقدم التقني والتكنولوجي، فإن العلوم الاجتماعية بدورها هي أداة تخطيط لعمليات التنمية البشرية والاجتماعية، والمحرك الأساسي لكافة عمليات التغيير الاجتماعي وهذا يدل على العلاقة المتبادلة بين الفكر المتمثل في العلم والواقع، فالعلم كشكل أعلى للمعرفة، يتأثر بالواقع الاجتماعي ويؤثر فيه.

وبناء على ما تقدم ما هو واقع العلوم الاجتماعية في العالم العربي خاصة في ظل الحراك الكبير الذي يعرفه الشارع العربي، وما هي حدود مساهمته وفعاليتيه في إنجاح عمليات ومشاريع التنمية، علماً أن الثروات الطبيعية متوفرة ومتنوعة الخليج إلى المحيط، وفي المقابل أزمات وفشل اقتصادي، يخلف وراءه تركبات ثقيلة من البطالة، والفقر، والعنوسة وأزمات السكن والانحرافات والجرائم؟.

وفي جانب آخر لماذا لم تصل الدول العربية إلى صياغة سياسات تنموية ناجحة وفاعلة تدفع بعجلة التقدم والاستقلال بدل التخلف والتجزئة والتبعية...؟.

هل نحن أمام أزمات تنموية بمعنى: خطط ومشاريع اقتصادية قاصرة وعاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين - على المدى القريب والبعيد -؟، أم نحن أمام عقليات لم تدرك بعد بأن التنمية عملية معقدة، ومركبة، وشاملة؟، تضم بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والمادية، جوانب لا تقل أهمية سياسية واجتماعية وثقافية، ولم تع بعد الدور القوي للعلوم الاجتماعية في مسايرة الواقع الاجتماعي والاقتصادي فلم تدرك بعد أهمية الأخذ والاهتمام بها بتوفير كافة أنواع الامكانيات وتشجيع الدراسات الاجتماعية واعتمادها في التخطيط لمشاريع التنمية؟.

من دون إهمال للجوانب النفسية والبيولوجية، لیتسنی فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، وبالتالي غياب مفهوم مهم جداً لنجاح عملية البناء هو ترسيخ ثقافة التنمية في المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته، هذا بعد أن تستوعبها الطبقة التكنوقراطية المسؤولة عن العملية التنموية، بدل استيعابها وامتصاصها.

وعلى أساس ما تقدم نحاول في مداخلتنا هذه الإحاطة النظرية والمفاهيمية لمصطلح التنمية ومقارنته من خلال واقع التجربة الجزائرية من خلال عرض مسار التجربة التنموية وابرار دور العلوم الاجتماعية بين

الحضور والغياب في مسيرة التنمية بين جدلية التقريب والاقصاء، وعرض بعض النظريات التنموية المطبقة في المجتمع الجزائري، الذي عرف بعد الاستقلال برامج ومشاريع تنموية جادة وهامة، لكنها أظهرت فشلا ذريعا بعد سنوات من تجسيدها لتعرف على إثرها احتجاجات شبابية كبيرة في سنة 1988، والتي يرى البعض أنها لازالت مستمرة إلى اليوم رغم ما تقدمه الطبقة السياسية الحاكمة من مهدئات، لكنها تبقى مؤقتة وظرفية لا تلبث أن تتحول إلى منظمات لحراك جماهيري يحتضنه الشارع.

فما هي الأسباب الحقيقية التي حالت دون نجاح مشروع التنمية في التجربة الجزائرية التنموية، وكيف تتحول التنمية إلى مصدر للأزمات الاقتصادية التي تتعد أكثر فأكثر؟.

لنخلص في الأخير إلى تحليل تلك المفارقة التي رافقت الدول العربية الإسلامية، وكيف تؤدي التنمية إلى ظهور الأزمات بدل استيعابها وامتصاصها، وأي دور للعلوم الاجتماعية من خلال التجربة الجزائرية؟.

التنمية مفاهيم ودلالات:

إن مفهوم التنمية متشعب غاية التشعب لدرجة يصعب فيها الوصول إلى اتفاق عام بين المهتمين والمختصين⁽¹⁾.

فالاختلاف يصيب شمولية التعريف، وما هي حدوده ومضامينه؟، ومن ثم جاءت السياسات التنموية لمختلف الدول متباينة، ويتفق معظم الباحثين على " أن التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة، تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، من دون اهمال للجوانب النفسية والبيولوجية، ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تحرك الأفراد، وما يقوم بينهم من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة"⁽²⁾، فهي بهذا المنظور يجب أن تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل، فالتنمية لكي تكون ناجحة يجب أن لا تقتصر على الجانب المادي وحده، لأن ذلك سيؤدي إلى الازدواجية وبالتالي خلل في البناء الاجتماعي، وتكون بذلك عملية التنمية غير مجدية، إن لم تكن معرقة للسيرورة الطبيعية للمجتمع، فالاستقطاب الفكري الذي خصت به التنمية الاقتصادية من طرف المختصين والمهتمين أدى إلى ظهور مفاهيم عديدة تعكس بالإضافة إلى الجانب التخصصي الاتجاهات النظرية لأصحابها، وعليه اشترط أن تكون التنمية متكاملة ومركزة على الانسان وموجهة إلى الداخل وعامة وشاملة، مما يؤدي إلى آثار إيجابية وكذلك إحداث تغيير في البناء الاجتماعي.

خطاب السوسيولوجيا وسياسة التنمية في التجربة الجزائرية:

نحاول في هذا الجزء تتبع مسار العلاقة أو بعبارة أخرى موقف السلطة الجزائرية من العلوم الاجتماعية ومدى اعتمادها في سياستها التنموية.

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال تركة استعمارية ثقيلة كانت بمثابة نتيجة منطقية للظاهرة الاستعمارية التي مارست كل أنواع الهدم والتفكيك لبنيات الجزائر المحلية، لذلك كانت الدولة الوطنية الناشئة بعد الاستقلال في أمس الحاجة إلى إعادة بنائها - بناء مؤسسات الدولة والمجتمع، وإعطاء الاستقلال مضمونه الاجتماعي لتجنب مسائل التبعية الاقتصادية، عبر هذا دعت الجزائر إلى سياسة القطع مع الظاهرة الاستعمارية، ومواصلة تطويقها بالفهم والنقد والاستقصاء على الصعيدين العلمي والعملية، وهو ما يمكن أن يترجم سوسيولوجيا بموقف رفض النقل الآلي لسياقاتها النظرية والمنهجية من دون تمحيص للدور السوسيولوجي الذي يمكن أن يلعبه في برنامج التنمية، إذا ما أخذنا معطيات الواقع الجزائري في الحسبان.

لذلك سنركز في هذا الجزء من الدراسة على منجزات الدولة بعد الاستقلال، ما الذي حققته من مطالب شعبية؟، وما هي ردود فعل تلك الفئات، وعلاقة انحراف مشروع التنمية عن مساره؟، والنظر في علاقته بظهور الاضطرابات الشعبية، والحركات الاحتجاجية التي أكدت حضورها ووجودها مع انتفاضة أكتوبر 1988 .

توجهات الجزائر الاقتصادية والتنموية بعد الاستقلال:

لقد وجدت الدولة الوطنية الناشئة بعد الاستقلال بنية اقتصادية مفككة وهشة خلفتها الألة الاستعمارية وبداية البناء كانت في سنة 1962، فبعد تحقيق الاستقلال وبعد صراع مرير مع إحدى أعدى قوى الإمبريالية⁽³⁾.

حققت الجزائر استقلالها لتدخل في عملية تنمية سريعة، وفعالة وأصبحت الدولة الوطنية منهمة في استمرارية الثورة، ثورة البناء والتشييد التي صيغت توجهاتها الأيديولوجية في الوثيقة التاريخية "لميثاق طرابلس" الذي تم التأكيد من خلاله على النهج الاشتراكي في ميدان التسيير الاقتصادي، من أجل إقامة اقتصاد قوي ومتمركز حول الذات، ففي عهد الحكومة الأولى أعطيت الأولوية لخلق مؤسسات ضرورية لتسيير البلاد والتأكيد على الإجراءات الأمنية لدولة ذات استقلال حديث، كما سطرت اصلاحات اقتصادية مثل: التسيير الذاتي، غير أن النظام السياسي لم يكن قويا في هاته الفترة إلى درجة وضع سياسة اقتصادية شاملة وواضحة حتى سنة 1965 حين وقع التصحيح الثوري، وهنا أصبحت الاشتراكية وتحقيق الاستقلال الوطني أهم مبادئ عملية التنمية في الجزائر في الرئيس عهد بومدين⁽⁴⁾.

في هذه الفترة كان انحياز القيادة السياسية واضحا لمصلحة القطاع العام والتسيير الذاتي الزراعي وتدشين التنمية في مجال الصناعة الثقيلة وتطبيق سياسة التعريب، وقرار الميثاق الوطني عام 1976 الذي تبنى استراتيجية للتنمية في مجال الثقافة والزراعة والصناعة.

وتمثل هذه المرحلة بداية ظهور سوسولوجيا وطنية ناطقة بالعربية في اطار برنامج الجزائر الذي مس التعليم ومؤسسة الجامعة ومناهجها وتغيير نظمها البيداغوجية وتكوين الاطارات استجابة لمشروع التنمية وانطلاقا من هذا التاريخ بدأت السوسولوجيا تحرز نشاطا ملموسا في الجامعة الجزائرية خصوصا مع ارتفاع عدد الطلبة، ولم تعد قاصرة على دوائرها الأكاديمية بل امتد تدريس بعض التخصصات منها في معاهد التربية والطب والهندسة المعمارية والقانون والمكتبات كنوع من الاعداد للمهن ذات الطابع الاجتماعي، وتناولت أعمالها البحثية عددا من القضايا المجتمعية، يقف على رأسها قضية الهجرة والتنمية، ثم جاء إنشاء مجموعة من المؤسسات تقوم إلى جانب الجامعة بأبحاث ودراسات وتحقيقات ومنها الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي وصندوق التنمية وإصلاح القطر، المركز الوطني للبحث في الاقتصاد وعلم الاجتماع...

وابتداء من عام 1967 استند مشروع التنمية في الجزائر إلى نموذج نظري يستلهم أعمال المفكر الاقتصادي دي برنيس، والفكرة الأساسية لهذا النموذج تتمحور حول أن أية محاولة للتخلص من وضعية التخلف لابد من اعتماد استراتيجية اقتصادية اجتماعية شاملة تصاغ في برنامج تصنيعي مخطط وطويل حتى تتمكن هذه الاستراتيجية من إحداث تحولات في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع⁽⁵⁾، وعلى هذا الأساس اختارت الطبقة الحاكمة استراتيجية التصنيع السريع، من أجل خلق قاعدة صناعية ثقيلة، فقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 "يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها على خلق صناعات جديدة تسمح بتنشيط الاقتصاد".

كما استند هذا النموذج أيضا إلى مجموعة من الإجراءات كالتأميمات، وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة، في الفترة ما بين 1967-1977، سطرت ثلاث مخططات وطنية بميزانيات كبيرة، وجهت في الغالب نحو القطاع الصناعي، وبلغت الأرقام تم استثمار نحو 220 مليار دينار جزائري كانت حصة الأسد منه للقطاع الصناعي بحوالي 60 بالمائة⁽⁶⁾.

أما القطاع الفلاحي الذي تم إهماله فقد عرف تحولات هو الآخر أو ما عرف "بالثورة الزراعية"، حيث أممت الملكيات الخاصة الكبيرة الوطنية والأجنبية، لتدمج داخل القطاع التابع للدولة، هذه الثورة أعلن عنها في نوفمبر 1971، حيث عرفت حملة واسعة في الخطابات الرسمية، تضمنت عدة خطط تنموية، أين تم تجميع المواطنين في قرى جماعية أو ما عرف بسياسة 1000 قرية اشتراكية⁽⁷⁾.

أما ميز الثورة في شقها الثقافي، فقد كان يهدف مشروع التنمية إلى إعادة تركيب البنية الثقافية التي فككها الاستعمار.

في هذه الحركية التنموية الاقتصادية كانت البلاد تتجه نحو الطريق السليم اقتصاديا، في عهد الرئيس هواري بومدين، فقد كانت سياسته التنموية تهدف إلى التغيير الجذري للمجتمع على قاعدة التنظيم الاشتراكي لتأسيس مجتمع جديد رموزه مشاريع ضخمة : مصنع الحجار للحديد والصلب ، 1000 قرية اشتراكية، والطريق الصحراوي والسد الأخضر، ونماذج أخرى لمشاريع صناعية أقيمت في إطار برنامج التنمية المسطرة.⁽⁸⁾ وقد استفادت هذه الاستراتيجية التنموية في عهد الرئيس بومدين من ظروف مثالية كارتفاع أسعار النفط والحضور القوي للمعسكر الاشتراكي.

وقد عمقت هذه الظروف نتائج التجربة التنموية بتصنيع سريع وتعليم جماهيري وثورة زراعية، لكن في عام 1978 توفي الرئيس هواري بومدين تاركا وراءه مجتمعا مجندا حول شخصية الزعيم، وحول مهام وطنية واسعة: العمل للجميع، السكن للجميع، في إطار مرجعية قائمة على المساواة والتقدم الاجتماعي والصناعي، ولكن وككل نظام يعيش ظاهرة القائد الكاريزماتي وشخصنة السلطة، فإن الفراغ الذي يتركه وفاة زعيمه يكون من الصعب ملؤه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الذي ضاعف من الموارد المالية ، لكن التحالف السياسي الجديد كان أعجز من أن يستمر في عملية التنمية التي دشنت في الستينيات⁽⁹⁾، وتحت تأثير الدخل المالي الكبير اختارت النخبة الحاكمة الطريق الأسهل بالنسبة للمرحلة : الاستهلاك، ولهذا تحولت من نخبة تنموية إلى نخبة ريعية، ومن نخبة بيروقراطية بالمفهوم الإيجابي للتسيير والإدارة إلى نخبة مرتشية، تزامن هذا التحول مع توقف فجائي في الاستثمارات، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وبعبارة أخرى بدأت عملية التصفية الكاملة لمنجزات الفترة البومدينية، وهنا نلاحظ كيف ينطبق طرح ابن خلدون عن نشأة العصبية في منطقة المغرب العربي على الحالة الجزائرية عندما تحدث عن نشأة العصبية، ووصولها إلى الحكم فهي لا تستمر في مواصلة مسار البناء لما شيدته العصبية المنهارة، ولكنها تفكك بنيات المجتمع لتركيبتها على طريقتها، مما يجعلها تعود إلى البداية لتنتقل من الصفر، وبالتالي العصبية التي تكلم عنها ابن خلدون في القرن الرابع عشر لازال لها صدى في جزائر القرن العشرين.

وابتداء من سنة 1985، وبعد مرحلة استهلاكية بدأت أسعار النفط في الانخفاض، مما جعل الدخل النفطي عاجزا أمام تزايد المطالب الاجتماعية، من جراء الزيادة السكانية ،وتفكك الألة الانتاجية، وتفاقم الفشل الذي تصاعد منذ 1986 ،بعد السقوط الحر لأسعار النفط والبتترول ،الذي كان يقابله نمط استهلاك غير رشيد الذي شجعه النظام، في إطار برنامج مكافحة الندرة⁽¹⁰⁾ ، ومما عمق الأزمة أكثر توقيف الاستثمارات خصوصا في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى سلبيات إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية، مما ترتب عليه عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي وفي الفترة بين عام 1971 - 1984 عرف المرحلة تحولات كثيرة في الدولة الجزائرية والمجتمع بشكل عام، حيث توالى العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، والتي مست قطاع التعليم العالي فكانت الممارسة السوسيولوجية التطبيقية في الجزائر جد غنية، وكان لها الأثر البارز والتدخل الفاعل في متابعة حجم التغيرات في المجتمع، حيث تم رد الاعتبار للسوسيولوجيا ضمن خياراتها الاستراتيجية، أما بعد عام 1984 إلى يومنا هذا أصبح التوجه الليبرالي الجديد للدولة لا يعنى بالسوسيولوجيا فأصبح علما منبوذا فاقدا لكل المكاسب التي حققتها في المراحل الأولى رغم ضآلتها، فتغير الخطاب الرسمي اتجاه العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع، وزيادة الاهتمام بالعلوم الطبيعية والتكنولوجية من أجل إنجاز عملية التنمية، كما أن وجود تيارين من المعريين والمفرنسين، وتوقع كل طرف ضمن أحاديته اللغوية أدى إلى تعميق الهوية الثقافية، وأصبح الوضع لا يساعد على توحيد الرؤى نحو الكثير من القضايا الوطنية والقومية، كما أن الوضعية التي ألت إليها الجامعة الجزائرية وفقدانها لدورها الريادي في تشكيل نواة صلبة للنخب المثقفة، فلم تصبح إلا جهازا عاليا للتكوين يحاول قدر الإمكان تحقيق وظيفة اقتصادية واجتماعية، وبالتالي تعقد وضع الجامعة وعيشها أزمة ذاتية حادة .

كما أدى تدهور الدخل الفردي للجزائريين، كنتيجة لتدهور النسيج الاقتصادي ككل، إلى بروز وضع اجتماعي غير مطمئن ومستقر .

فيا ترى كيف سيكون رد فعل المجتمع على ما ألت إليه مشاريع التنمية ؟

الأبعاد الأساسية للأزمة:

أ- البعد الاقتصادي:

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعانيها المجتمع الجزائري بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي، باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، وسنعرض في هذا الجزء أسباب فشل النموذج الوطني للتنمية الذي اعتمده النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال، واستمر خلال عشرية من الزمن، 1967 - 1979⁽¹¹⁾، فقد استند ذلك النموذج إلى مجموعة من الأفكار والإجراءات، مثل التأميمات، وبناء قطاع عمومي واسع، واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد قوي، لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق، عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق دينامية اجتماعية ثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة، وتحقيق تراكم معرفي ومهاري من شأنه ليس المحافظة على تلك التجهيزات بطريقة مثلى فحسب، بل وإدماجها بطريقة ذكية في المحيط الاجتماعي، ومن ثم تطويرها لتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بتوطينها، وصولا إلى تحقيق الاستقلال الذاتي نسبيا للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع ككل.

لقد تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات، التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وتضحيات كبرى، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل: العجز المادي المستمر الذي تعانيه الوحدات الانتاجية، إضافة إلى تعميق عملية التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية، بسبب الاعتماد

شبه المطلق على مداخيل الربيع النفطي -98 بالمائة من قيمة الصادرات- جرى كل ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي داخلي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها، والتركيز على رفع درجة التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل: الفلاحة والري والخدمات التي لم تتل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

تفانم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1976، عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد، الذي برز مع بداية الثمانينات، وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها برنامج مكافحة الندرة، التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم آنذاك.

إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصناعة، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة، التي زعزت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها، مؤدية إلى إضعاف درجة التكامل، وقد كانت ضئيلة من قبل.

إن معظم النتائج المترتبة على هذه السلسلة من الإجراءات معروفة لدينا اليوم وهي عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي، حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20 و50 بالمائة، من طاقتها الفعلية، أضف إلى ذلك الارتفاع الملحوظ في نسب البطالة التي تجاوزت 25 بالمائة من القوى العاملة، وكذلك تقهقر الدخل الوطني، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق منذ منتصف الثمانينات، لتزيد حدته في بداية التسعينات، وخصوصا منذ الاتفاق الممضى مع صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة، في عام 1994 وما تبعها من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية مثل تخفيض قيمة العملة ب:50 بالمائة وتحديد الأسعار وتجميد الأجور...

يحدث كل ذلك في جو يتميز بالتدهور المستمر للنسيج الاقتصادي وفي ظل غياب الاستثمارات الضرورية لتجديد التجهيزات والمعدات وصيانتها، إضافة إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينات، وأخطر ما فيها أن القروض القصيرة المدى تشكل جزءا كبيرا منها، ويطرح ذلك طبعا مشكلة خدمة الديون التي أصبحت تمتص الجزء الأكبر من العائدات النفطية 75 بالمائة، وما يزيد من تدهور الوضع الاقتصادي العام، هو تلك التأثيرات التي تمارسها الجوانب الأخرى في الأزمة بحيث تغذيها وتزيدها تعقيدا.

البعد الاجتماعي والثقافي:

ما ميز الجانب الثقافي والاجتماعي هو الاختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه، وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذلك في الاختلال القيمي بحدّة، في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيار لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي مثالي وصولاً إلى تحقيق الجزاءات المستحقة في كل حالة ووضع. (12)

وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية، ذلك أن ضخامة هذه الموارد وتنوعها: حجم السكان شبابية المجتمع، اتساع الرقعة الجغرافية، الموقع الاستراتيجي، الموارد الطبيعية، تصبح نقمة بدلا من أن تكون نعمة، إذا لم تستغل بالطريقة العقلانية.

لابد من تأكيد على الجانب الاجتماعي والثقافي للأزمة التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من الوضعية التقليدية المتميزة بسيطرة البنيات التقليدية القائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه ودلالاته القيمة والمعيارية.

ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خصائص المهنة والمهارة وغيرها المرتبطة بشكل صريح وليس ضمني بذلك التنوع في الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاجتماعي، وما يميزه أيضا هو الاعتراف الصريح بذلك التنوع والثراء في قيمه ومعاييره، وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددت في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي، وطرق التداول على السلطة، ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع.

لم يعد هناك شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي صاحبت كظواهر مرضية التخلف الاجتماعي-الثقافي: الرشوة والمحسوبية، وروح الاتكال والمضاربة، وكلها ممارسات لها صلة بمجالات حساسة مثل: التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية، في مختلف مؤسسات الدولة، وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة، التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياسي على شكل اقطاعات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في إستراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية، وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموماً، فضلاً عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة الاضطراب والاختلال نظراً لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وكذلك بفعل إخضاعها لأولويات المناورة السياسية واستعمالها بطريقة ميكيفيلية من قبل السلطة والأحزاب على حد سواء. وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع، مما أدى إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل والتفاعل، وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة لها.

هناك مظهر آخر للبعد الاجتماعي للأزمة، ويتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح الاجتماعية وارتبط ذلك التفاوت بالتشكل السريع لثروات ضخمة، وبطرق مشبوهة وغير شرعية، كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية، وبالتالي التفاوت كان يقوم على أسس غير مقبولة ثقافياً وغير شرعية قانونياً.

البعد السياسي للأزمة:

إن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يؤدي حتماً إلى طريق مسدود، لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أقلية متعسفة، مساعداً في ذلك على خلق وضع متفجر، ويعود ذلك بالأساس إلى عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقائدية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها، والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة، وضمن إطار شرعي وتأسيسي، لذلك فالبديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولاً، ثم الاحتجاج العنيف ثانياً، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه، واحتوائه.⁽¹³⁾

لقد كان النظام السياسي الجزائري يعاني تناقضات جوهرية، أهمها التناقض بين طبيعته التقليدية البالية المتمثلة في إنفراد الزعيم بالحكم والرأي، وإخضاع الجميع بما فيها حاشيته وصولاً إلى استخدام العنف والتصفية الجسدية لفرض الهيمنة، ذلك ما يؤدي إلى ردود أفعال مماثلة لمقاومة الاستبداد الفردي بالسلطة، وفي المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلانية وطقوسية مثل: الانتخاب الاقتراع العام، واعتماد طرق عمل بيروقراطية حديثة، أما التناقض الثاني، فنجد بين الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية، والاعتماد في استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات وإقطاعات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته، في مقابل ذلك نجد خطاباً شعبوياً ينفى التمايز، ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح التي تربط مختلف القوى المكونة للمجتمع، لكنه خطاب ذو فعالية محدودة في تورية الواقع وطمس تناقضاته الحادة.

حلول مبدئية لتجاوز الأزمة:

ما يلاحظ من خلال ما قدمناه هو وصول المجتمع الجزائري إلى مرحلة أو وضعية من الضغط، وهذا الكبت الذي عاشته تلك الفئات الاجتماعية ستعبر عنه في حركة احتجاجية واضطرابات جسدتها أزمة 05 أكتوبر سنة 1988، التي عبرت عن مدى عمق ورغبة الفئات الشعبية في التغيير، تغيير الواقع بمختلف أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ...

ومن جهة أخرى لاحظنا ذلك التذبذب في سياسة الدولة اتجاه العلوم الاجتماعية، فلم تدرك قيمة هذا التخصص العلمي وكيف يمكن توظيفه واستثماره لفهم بنيات المجتمع وخصوصياته الدينية والثقافية المحلية حتى يتم استيعابها وإدماجها بطريقة ناجحة في سيرورة تحديث المجتمع، بدل اقصائها وتغييب الدور الاساسي لفئات عريضة في المجتمع.

إن إدراك الدول الغربية لأهمية العلوم الاجتماعية والانسانية وإدماجها في مشاريع وخطط التنمية أسس لتطور هذه المجتمعات، التي فهمت واقعها وانطلقت منه لتبني قواعد حضارة وصلت من خلالها إلى مرحلة الحدثة ومرحلة ما بعد الحدثة.

لذلك سنحاول في هذا العنصر الاخير ادراج بعض النقاط نعتبرها بمثابة حلول مبدئية لحالة الازمة الراهنة، رغم أن هناك فريق من المختصين في علم الاجتماع يرون أن علم الاجتماع لا يقدم الحلول، وإنما يكتفي بدراسة الظاهرة، وتحليلها بأليات علمية ومنهجية وحذر ابستمولوجي وموضوعي.

تحديث المجتمع ودور العلوم الاجتماعية:

يرتبط النمو الاقتصادي إلى حد كبير بمدى النجاح المحقق في مجال تحديث المجتمع، وإرساء قواعد نهضة ثقافية وفكرية حقيقية، وتجاوز العقليات التقليدية، والعلاقات البالية المرتبطة بها، ويمر ذلك من خلال تحرير الأفراد والجماعات من قيود القيم والمعايير القديمة والتصورات الجامدة المنحدرة من قرون الانحطاط الفكري والتخلف الاجتماعي، لأن ذلك يفتح الطريق أمام حرية المبادرة والتعبير الحر والتفكير النقدي الجريء وذلك لا يعني بأي حال دعوة للتتكر للإرث الحضاري للمجتمع والتقليد الأعمى للغرب، لكنها دعوة إلى إطلاق قوة الإبداع الكامنة لمراجعة ذلك الإرث بإخضاعه لفحص ونقد عقلي من أجل تجديده وتجاوزه، إلى صياغة تصورات حديثة ملائمة لمواجهة تحديات العصر بدل الهروب إلى الماضي والانغلاق فيه.

إن الدراسات المطلوبة لفهم الواقع و استشراف المستقبل، يستدعي المحاولة الجادة والتحضير لأجندة البحث السوسولوجي في السنوات القادمة، وذلك بفهم القاعدة البشرية من حيث الحجم والتوزيع ونوعية حركات

السكان، مع دراسة القاعدة الإيكولوجية بفهم أنماط المعيشة، والبيئة المادية في الوطن العربي في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري.

يمكن القول أن علم الاجتماع مطالب اليوم أكثر من أي وقت، المضي قدما للقيام بدور اجتماعي أكثر أهمية في إطار هذه التحولات، حيث يركز على العلاقات الاجتماعية، ويسعى لكشف الحقائق في إطار تركيبات اجتماعية اقتصادية ثقافية ودينية ... وذلك قصد المساهمة في تطوير طرق التفكير وتغيير نوع العلاقات القائمة لمسايرة الوقائع كمحاولة لإنتاج معرفة سوسيولوجية تقدم إجابات عن القضايا الاجتماعية المطروحة في المجتمع.

إن تغيير الفكرة يتطلب منا العمل على المصطلحات وتبني المفاهيم حسب بنية المجتمع وخصوصيته المحلية، وذلك بخلق مفاهيم عربية خاصة، بأن نضع المجتمع المعاصر مع أصوله وطموحاته وتحدياته ومتطلباته، لذلك فالمطلوب من المنشغلين بعلم الاجتماع أن يحدثوا ثورة علمية سوسيولوجية، وذلك من خلال القيام بدراسات سوسيولوجية ميدانية في مختلف الفروع، واستدراك ما فاتنا من أحداث سابقة والعودة إليها بالتحليل والتفسير من أجل إعادة الاعتبار لهذا العلم، وإثبات الوجود على الساحة الأكاديمية، بالدراسة والتحليل والمشاركة الفعالة في التنمية الاجتماعية.

لا شك أننا لا نستطيع بهذه الصفحات القليلة أن نستوفي دراسة جميع الصعوبات الداخلية والخارجية التي حالت دون تأسيس واعطاء المكانة لعلم اجتماع كفاعل أساسي في عملية التنمية، وعدم تطوير نظريات خاصة بخصوصية الوطن العربي وأسباب عدم امتلاكه لنظريات ومفاهيم ومصطلحات خاصة به، ولا حتى فهم نظريات الغرب وتطبيقها على واقعنا لفهمه أولاً، ومعالجة مشاكله ثانياً، والتي يمكنه استعمالها وتطبيقها في معالجة القضايا والإشكاليات التي تهم مجتمعه ومواطنيه، لكن نأمل على الأقل أن نكون قد قدمنا خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح من أجل تسليط الضوء على بعض هذه العقبات، التي بدون تجاوزها، وبدون تهيئة الأرضية المناسبة لعمل سوسيولوجي جاد.

لقد مر علم الاجتماع في الجزائر من بين علم الاجتماع العربي بمراحل مختلفة ومتنوعة من الكولونيالية إلى الأيديولوجية، ثم إلى التهميش والإقصاء، وعلى الرغم من الإصلاحات التي تمت في قطاع التعليم العالي من أجل تطوير البحث العلمي الذي شمل جميع التخصصات بما فيها تخصص علم الاجتماع، غير أن هذا العلم في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب ولم يثبت وجوده على الساحة الأكاديمية من خلال إقامة الدراسات وتوجيه البحوث في خدمة المجتمع، لهذا من واجبنا إعادة الاعتبار لهذا العلم من خلال تكوين أساتذة وطلبة على أعلى مستوى وإنشاء المخابر المتخصصة ونشر البحوث والدراسات الأكاديمية الجادة التي ترقى إلى المستوى الأكاديمي المطلوب.

إن كل المؤشرات تدل على أن علم الاجتماع في الجزائر يسير بوتيرة بطيئة وهو في وضعية لا تسمح له بالمساهمة في حركية المجتمع، ويبقى الأمر مرهون بالمنشغلين بعلم الاجتماع ليثبتوا وجودهم على الساحة الأكاديمية، ويدفعوا علم الاجتماع ليوكب العلوم الأخرى، ويساهم في التنمية الاجتماعية، وهذا مع تواجد إرادة سياسية جادة.

فالملاحظ من التجارب الناجحة ميدانيا أنه لا تنمية بدون اسهام للعلوم الاجتماعية نظرا لدورها المحوري في دفع بعملية التقدم.

قائمة المراجع والهوامش:

- 1- العياشي عنصر، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، ضمن سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص:279.
- 2- المرجع نفسه، ص: 279
- 3- علي الكنز، عبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، ضمن سليمان الرياشي، وآخرون، المرجع نفسه، ص:256 .
- 4- علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي: دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص:140 .
- 5- العياشي عنصر، المرجع نفسه، ص:279 .
- 6- المرجع نفسه، ص:279
- 7- Djaff lesbet.les 1000 villagees socilste en algerie . vreface. Danatol Djaff kopp syros office des publicqtions universitqiress algerl 1988p76
- 8- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيوولوجية، دار الحدائثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجزائرية، ص:233.
- 9- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص:158 .
- 10- علي الكنز، المرجع نفسه، ص:258
- 11- العياشي عنصر، المرجع نفسه، ص:225
- 12- العياشي عنصر، 2007، ص:227 .
- 13- العياشي العنصر، 2007، ص:231.